

جمهورية مصر العربية



معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

"دور المسؤولية المجتمعية للشركات في تأهيل وتدريب الشباب لسوق العمل"

دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية

إعداد

محمد ممدوح عبد الله محمد

إشراف

أ.د. إيمان محمد عبد الفتاح منجى

أستاذ متفرغ إدارة الأعمال

مركز التخطيط الاجتماعي والثقافي

معهد التخطيط القومي

جمهورية مصر العربية



معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

إجازة رسالة ماجستير التخطيط والتنمية

بمعنوان: "دور المسؤولية المجتمعية للشركات في تأهيل وتدريب الشباب لسوق العمل"، الباحث: محمد ممدوح عبد الله محمد

**Role of Corporate Social Responsibility in Qualifying and Training
Youth for the Labor Market**

لجنة المناقشة والحكم

أ.د/ إيمان محمد عبد الفتاح منجى (مشرف ورئيسا)

أستاذ متفرغ بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي - معهد
التخطيط القومي. التوقيع:

أ.د/ إقبال امير السمالوطي (عضوا ومحكما)

استاذ التخطيط والتنمية المتفرغ التوقيع:

عميد معهد الخدمة الاجتماعية السابق - القاهرة

أ.د مجدة امام حسانين (عضوا ومحكما)

استاذ علم الاجتماع - مركز التخطيط الاجتماعي والثقافي - التوقيع:
معهد التخطيط القومي

تمت إجازة الرسالة بتاريخ: / / ٢٠٢٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۖ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا"

صدق الله العظيم

سورة النساء (١١٣)

إهداء

إلى من اخذ بيدي إلى نور العلم والدي العزيز أمد الاله في عمره
إلى من علمتني معني الانسانية أمي الغالية أمد الله في عمرها
إلى من شجعني في الشدة والرخاء رفيقة دربي زوجتي الحبيبة
إلى زهور بستان حياتي أبنى الحبيب وأخوتي الاعزاء
بكل محبه أهدي لكم هذا العمل،

شكر وتقدير

بكل آيات الشكر والعرفان وكل التقدير والاحترام اتوجه بالشكر
والتقدير لكل من:

أ.د/ إيمان محمد عبد الفتاح منجى المشرف على هذا العمل

السادة اعضاء لجنة المناقشة والحكم

السادة القائمين على ادارة المسؤولية المجتمعية بالشركات المبحوثة

لما قدمتموه من دعم ومساندة لإخراج هذا العمل الى النور

لكم مني جميعا أفضل الدعوات وأرق التمنيات

مستخلص الدراسة

عنوان الرسالة: "دور المسؤولية المجتمعية للشركات في تأهيل وتدريب الشباب لسوق العمل"

الباحث: محمد ممدوح عبد الله محمد

المشرفون: أ.د/ إيمان محمد عبد الفتاح منجى

السنة: 2020 / 9 / 29

الدرجة العلمية : ماجستير التخطيط والتنمية- معهد التخطيط القومي

تعد الفجوة بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل أحد التحديات التي تواجه التنمية والتقدم في المجتمع المصري والقدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية حيث قامت الدولة المصرية في السنوات الأخيرة بإطلاق رؤية مصر الاستراتيجية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتي تستهدف زيادة الاستثمارات الأجنبية وإنشاء مشروعات قومية وهو ما يتطلب توافر موارد بشرية وفق متطلبات سوق العمل وفقا لطبيعة تلك المشروعات القومية ووفقا لطبيعة الاستثمارات المطلوب جذبها والسؤال الرئيس الذي تطرحه الدراسة : ما هو الدور الذي يمكن ان يلعبه القطاع الخاص من خلال مسؤوليته المجتمعية في المساهمة في تقليل الآثار السلبية للفجوة بين مخرجات العملية التعليمية وبين متطلبات سوق العمل؟ وترجع اهمية الدراسة الى ان موضوع المسؤولية المجتمعية للشركات أحد الموضوعات الهامة المطروحة للنقاش والبحث العلمي خلال العشريون سنه الماضية للبحث في كيفية استثمار ذلك الجانب والدور في احداث التنمية الشاملة والمستدامة وقد هدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة الفجوة بين التعليم وسوق العمل ورصد وتحليل دور القطاع الخاص في تنمية المجتمع من خلال مسؤوليته المجتمعية ورصد مساهمات القطاع الخاص في التعامل مع اشكالية انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل. وقد تعرضت الدراسة لبعض الخبرات الدولية والاقليمية والمحلية لممارسات المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ومن خلال الدراسة الميدانية والتي استهدفت عينة عشوائية بسيطة (١٦٠) مفردة وهي من الشركات المسجلة في البورصة المصرية طبقا لمؤشر

EGX30 تم إجراء استبيان لرصد توجهات القطاع الخاص نحو المسؤولية المجتمعية في مصر ومن نتائج الدراسة:

- ١- أثبتت الدراسة ان هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية معنوية بين التزام الشركة بالمسؤولية المجتمعية وبين مساهماتها في تأهيل الشباب لسوق العمل.
- ٢- هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاهتمام المسؤولية المجتمعية للشركات بتأهيل وتدريب الشباب لسوق العمل.
- ٣- ان هناك دور يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في التصدي لتلك الفجوة القائمة بين مخرجات العملية التعليمية وبين متطلبات سوق العمل.
- ٤- ان هناك معوقات تقابل القطاع الخاص في القيام بذلك الدور منها الصورة الذهنية السلبية لدى الشباب والمجتمع حول المهن الحرفية واليدوية وكذلك نقص المعلومات حول اعداد العاطلين وتوزيعهم الجغرافي

ومن التوصيات التي خرجت بها الدراسة: أهمية العمل على توفير مناخ ملائم لقيام الشركات بنشاطها المجتمعي ومواجهة تحديات المنافسة المحلية والعالمية والعمل على إطلاق استراتيجية قومية للتدريب وتأهيل العمالة بالشركة مع القطاع الخاص.

الكلمات الدالة : تأهيل الشباب، تدريب الشباب، المسؤولية المجتمعية للشركات، مواطنو الشركات

ملخص الدراسة

اولاً: مقدمة

تعد مشكلة البطالة من أهم وأخطر المشكلات التي تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم حيث تؤدي إلى نتائج سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي لذا تسعى الحكومات إلى خفض معدلاتها والتخفيف من آثارها، والبطالة هي توقف لجزء من قوة العمل في اقتصاد ما برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج وذلك لأسباب عدة منها انخفاض الكفاءة المهارية للعمالة وضعف قدرتها علي تلبية احتياجات سوق العمل وهو ما يتطلب تضافر الجهود بين شركاء التنمية من القطاع الخاص والمدني والعام للتصدي لتلك المشكلة وبدءا من سبعينيات القرن الماضي لم يعد تقييم شركات القطاع الخاص يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها وعلى مراكزها المالية فقط.

فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم "المسؤولية المجتمعية للشركات" لقد أصبح دور مؤسسات القطاع الخاص محورياً في عملية التنمية، وهو ما أثبتته النجاحات التي تحققتها الاقتصاديات المتقدمة في هذا المجال، وقد أدركت مؤسسات القطاع الخاص أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، مثل هموم المجتمع والبيئة، و إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرّفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة فقد حظيت المسؤولية المجتمعية للشركات باهتمام أكبر في السنوات الأخيرة، نتيجة للتطورات في الظروف الاقتصادية والسياسية و المجتمعية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

وجود فجوة بين مخرجات العملية التعليمية وبين متطلبات سوق العمل ما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب، كما قامت الدولة المصرية بإطلاق رؤية مصر الاستراتيجية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتي تستهدف زيادة الاستثمارات الأجنبية وإنشاء مشروعات قومية مما يتطلب توحيد الجهود بين أطراف عملية التنمية (القطاع الحكومي والمدني والخاص) للتعامل مع تلك الفجوة وتلبية احتياجات سوق العمل والسؤال الرئيس الذي تطرحه الدراسة : ما الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص من خلال مسؤوليته المجتمعية في تقليل الفجوة بين مخرجات العملية التعليمية وبين متطلبات سوق العمل؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١- التعرف على أبعاد الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل في مصر في ضوء التطورات الحادثة في الخطط الاستثمارية للدولة المصرية والتغيرات التي لحقت بالاقتصاد العالمي.

٢- رصد وتحليل ملامح دور القطاع الخاص من خلال مسؤوليته المجتمعية في تنمية المجتمع.

٣- صياغة رؤية مستقبلية لتوجيه واستثمار مجهودات المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص في التعامل مع النتائج السلبية للفجوة بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

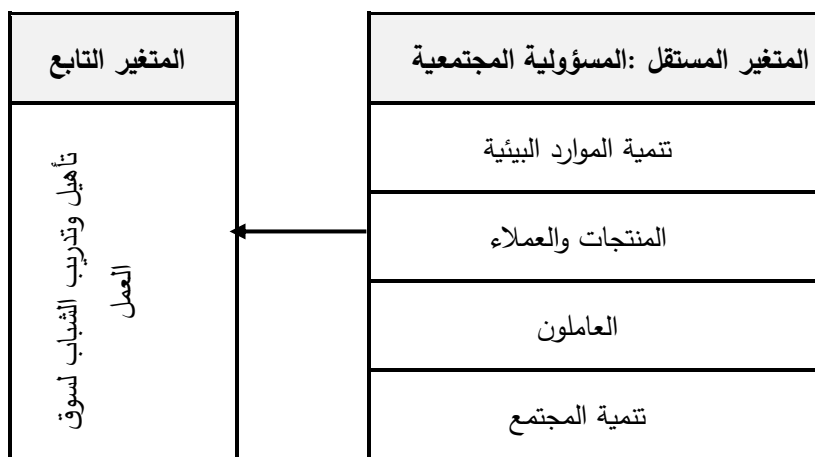
تسعى الدراسة إلى محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص من خلال مسؤوليته المجتمعية في المساهمة في تقليل الفجوة بين مخرجات العملية التعليمية وبين متطلبات سوق العمل؟

وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية

- أ- ماهي ابعاد الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي وبين متطلبات سوق العمل؟
- ب- ما هو دور الشركات من خلال مسؤوليته المجتمعية في تأهيل الشباب لسوق العمل؟
- ت- كيف يمكننا استثمار المسؤولية المجتمعية للشركات في التعامل مع الفجوة بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل؟

خامساً: نموذج مقترح للعلاقة بين متغيرات الدراسة:



(ذ)

سادسا: فروض الدراسة

تشتمل الدراسة على فرض رئيس ينبثق منه مجموعة من الفروض الفرعية كالآتي:

- **الفرض الرئيس:** وينص هذا الفرض على الآتي " هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لأبعاد المسؤولية المجتمعية للشركات اجمالا بتأهيل وتدريب الشباب لسوق العمل ويشمل ذلك الفرض الفروض الفرعية التالية:

(١) **الفرض الفرعي الأول:** "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاهتمامات الشركات بالمسؤولية المجتمعية وأبعادها على تأهيل وتدريب الشباب لسوق العمل كمتغير تابع أحادي البعد وأحد أبعاد متغير تأهيل وتدريب الشباب لسوق العمل".

(٢) **الفرض الفرعي الثاني:** "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاهتمامات الشركات بالمسؤولية المجتمعية تجاه الموارد البيئية على تأهيل وتدريب الشباب لسوق العمل إجمالا".

(٣) **الفرض الفرعي الثالث:** "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاهتمامات الشركات بالمسؤولية المجتمعية تجاه العاملين على تأهيل وتدريب الشباب لسوق العمل إجمالا" ويختبر هذا الفرض العلاقة المباشرة بين المسؤولية المجتمعية تجاه العاملين كمتغير مستقل وتأهيل الشباب لسوق العمل إجمالا.

(٤) **الفرض الفرعي الرابع:** "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاهتمامات الشركات بالمسؤولية المجتمعية تجاه المنتجات والعملاء على تأهيل وتدريب الشباب لسوق العمل إجمالا" ويختبر هذا الفرض العلاقة المباشرة بين المسؤولية المجتمعية تجاه المنتجات والعملاء كمتغير مستقل وتأهيل الشباب لسوق العمل إجمالا.

(٥) **الفرض الفرعي الخامس:** "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاهتمامات الشركات بالمسؤولية المجتمعية تجاه تنمية المجتمع على تأهيل وتدريب الشباب لسوق العمل إجمالا" ويختبر هذا الفرض العلاقة المباشرة بين المسؤولية المجتمعية تجاه المجتمع كمتغير مستقل وتأهيل الشباب لسوق العمل إجمالا.

سابعا: أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى عدة ابعاد يمكن تحديدها في الأهمية للتخطيط والتنمية والأهمية العلمية وهي كالتالي:

١- **الاهمية للتخطيط والتنمية:** تعتبر مشكلة البطالة أحد المشكلات الرئيسية المعوقة للتنمية داخل المجتمع وبما لها من انعكاسات خطيرة على النواحي المجتمعية وسوف تساهم الدراسة في تسليط الضوء على مدى مشاركة القطاع الخاص من خلال مسؤوليته المجتمعية في مجال تأهيل وتدريب الشباب لسوق العمل والتصدي لتلك المشكلة وهو ما سوف يساهم في إعادة وتنشيط ذلك الجانب من قبل الجهات المعنية بتلك المشكلة

٢- **الأهمية العلمية:** يعتبر موضوع المسؤولية المجتمعية للشركات أحد الموضوعات الهامة المطروحة للنقاش والبحث العلمي خلال العشريين سنة الماضية للبحث في كيفية استثمار ذلك الجانب والدور في أحداث التنمية المستدامة.

ثامنا: المنهج المستخدم

سوف تستعين الدراسة بالأسلوب الوصفي في وصف الخصائص العامة لمجتمع الدراسة وسوف يعتمد الباحث على منهج التحليل الإحصائي كمنهج أساسي للدراسة.

(١) **التحليل الإحصائي:** عن طريق العينة العشوائية البسيطة عن طريق تصميم استمارة استبيان موجه للقائمين على إدارة المسؤولية المجتمعية بالشركات او من ينوبهم بالإدارة العليا لتحديد توجهات القطاع الخاص في مصر في مجال المسؤولية المجتمعية

(٢) **حدود مجتمع الدراسة:** ضمن قائمة الشركات المقيدة بالبورصة عدد (٢٧٠) شركة مقيدة بالبورصة وفقا لمؤشر EGX30 وتقدم تقريرها حول المسؤولية المجتمعية.

(٣) **عينة الدراسة:** اعتمد الباحث على العينة العشوائية البسيطة في اختيار مفردات العينة من مجتمع الدراسة حيث يبلغ عدد مجتمع الدراسة (٢٧٠) شركة ووفقا لجدول سحب العينة عند دلالة إحصائية (٠,٠٥) تصبح حجم العينة لا تقل عن (١٥٩) مفردة .

تاسعا: من الدراسات السابقة نصل إلى النتائج التالية

اوضحت الدراسات السابقة الدور المجتمعي للمسؤولية المجتمعية بشكل عام مع التركيز على الجانب البيئي والعطاء الخيري ولم ترصد تلك الدراسات الدور الذي يمكن ان تلعبه المسؤولية المجتمعية للشركات في تأهيل الشباب لسوق العمل او التصدي لفجوة التدريب بين التعليم وسوق العمل وهو ما سوف تركز عليه تلك الدراسة.

عاشرا: نتائج الدراسة الميدانية:

- ١- كشفت الدراسة عن اتجاهات المسؤولية المجتمعية للشركات في مصر .
- ٢- رصدت الدراسة دور الشركات من خلال مسؤوليته ا المجتمعية في تأهيل الشباب لسوق العمل كالتالي: يأتي في المرتبة الأولى توفير حوافز لجذب الشباب للانضمام للبرامج التدريبية، يليه عنصر "تزاعى البرامج التدريبية الموائمة بين السمات الشخصية للمتدرب وبين المهن والوظائف المقترحة للمتدرب"، وفي المرتبة الثالثة يأتي " استثمار تدريب الشباب في تعبئة وجذب العناصر الماهرة للشركة لتعويض معدل دوران العاملين بالشركة على المستويات الإدارية المختلفة" ، أما في المرتبة الأخيرة " البرامج التدريبية التي توفرها الشركة لتأهيل الشباب لسوق العمل يتم توفيرها لجميع المحافظات"
- ٣- كما اوضحت الدراسة المتطلبات المأمولة من المسؤولية المجتمعية للشركات في التعامل مع الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل كالتالي : يأتي في المرتبة الأولى مطالبة الشركات بالمرونة الكاملة في بناء خطط التأهيل والتدريب للشباب وفقا لحاجة سوق العمل يليه في الترتيب الثاني اهمية مواءمة المهنة المؤهل عليها المتدرب مع سمات وخصائص الشخصية ، وفي الترتيب الثالثة ربط عمليات التأهيل والتدريب بالمعيشة والممارسة الفعلية للوظائف، وفي المرتبة الأخيرة يأتي أولوية الدعم للتدريب على المهن الفنية والحرفية وفقا لمتطلبات واحتياجات سوق العمل.
- ٤- بالنسبة لاختبار الفروض:
 - أ. وجود علاقة ارتباط موجبة معنوية بين كل من أبعاد المسؤولية المجتمعية وتأهيل الشباب لسوق العمل.
 - ب. وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية معنوية بين التزام الشركة بالمسؤولية المجتمعية وبين مساهماتها في تأهيل الشباب لسوق العمل.
 - ت. يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لأبعاد المسؤولية المجتمعية على تأهيل الشباب لسوق العمل" حيث
 - ث. توجد علاقة ارتباط موجبة بين ثلاثة أبعاد فقط من أبعاد المسؤولية المجتمعية كمتغيرات مستقلة عند اجتماعها معاً، وتأهيل الشباب لسوق العمل كمتغير تابع.
- ٥- توصلت الدراسة الى ان هناك دور يمكن ان يقوم به القطاع الخاص في التصدي للفجوة القائمة بين مخرجات العملية التعليمية وبين متطلبات سوق العمل وذلك من خلال التعرض لبعض النماذج الدولية والاقليمية والمحلية للقطاع الخاص في ذلك المنحى.

عاشرا: التوصيات النهائية للدراسة:

لتشجيع وتحفيز المسؤولية المجتمعية للشركات في مجال تأهيل وتدريب الشباب لسوق العمل هناك عدة أدوار يجب ان يقوم بها جميع الأطراف المعنية بقضية التشغيل داخل المجتمع وهي كالتالي:

أ. دور القطاع الخاص:

١. المساعدة في بناء شركات بين الشركات بعضها وبعض في مجال تأهيل الشباب لسوق العمل.
٢. تيسير بناء معاهد تدريبية داخل المصانع المختلفة وخاصة التي تمتلك تقنيات عالية والصناعات الثقيلة والعمل على جذب الشباب للتدريب والتأهيل فيها.
٣. تقديم الدعم الفني والمالي للمراكز التأهيل التابعة للجهات الحكومية والعمل على مدها بالخبرات الفنية.
٤. تبني الشركات سياسة واضحة للتنمية البشرية، بحيث تنص على مشاركة العاملين بالشركات في إدارتها من خلال مراجعة الميزانيات السنوية وتحديد الأجور ومستوى الرعاية الصحية التي يتمتعون بها وأيضا التدريب الذي يحتاجون إليه.

ب. دور الحكومات - :

١. توفير مناخ ملائم لقيام الشركات بنشاطها ومواجهة تحديات المنافسة المحلية والعالمية إعطاء القدوة الحسنة للشركات من خلال الإفصاح والإعلان بشفافية عن سياسات الحكومة المختلفة وتوفير المعلومات وإتاحتها وتحسين نظم الحوكمة في الهيئات والإدارات الحكومية المختلفة وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
٢. إطلاق استراتيجية قومية للتدريب وتأهيل العمالة تستهدف تطوير مراكز التأهيل والتدريب بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني على ان يتم ربط تلك الاستراتيجية بالخطط الاستثمارية المستقبلية للدولة المصرية
٣. تشجيع الشركات على التزامها بمسؤوليتها المجتمعية تجاه مختلف أصحاب المصالح من خلال الحوافز الضريبية والامتيازات الخاصة بالمناقصات الحكومية، لفترة محددة وربطها بتحقيق أهداف اجتماعية بعينها.
٤. العمل على زيادة الجوائز المالية والمعنوية لتشجيع الشركات على المساهمة الفعالة في برامج المسؤولية المجتمعية لرأس المال.
٥. توفير قواعد البيانات حول الباحثين عن العمل او الراغبين في دخول سوق العمل من الشباب.